



منهجيات التصنيف الائتماني

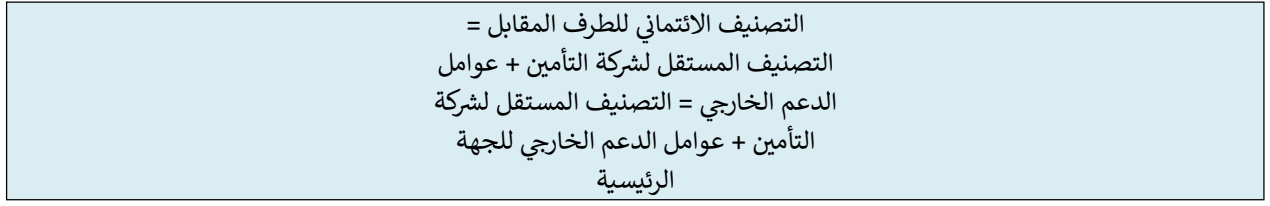
شركات التأمين

2024 – نسخة عامة

منهجية التصنيف الائتماني لشركات التأمين في شركة تصنيف

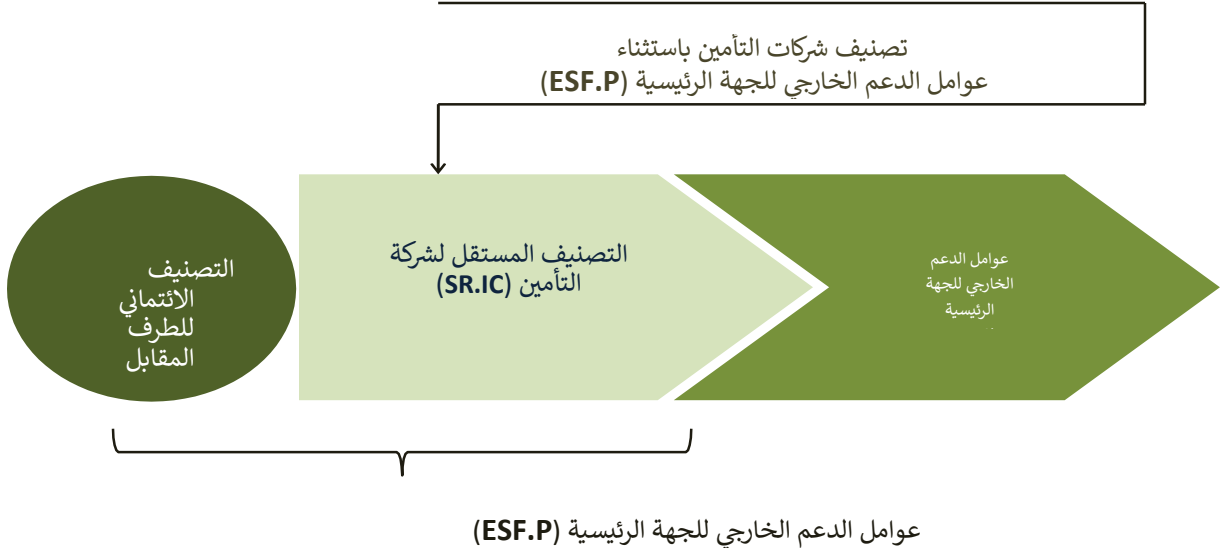
1.1. ملخص: نهج التصنيف المتسلسل المبسط

يقوم تصنيف القوة المالية لشركة التأمين بقياس قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أي المطالبات. وعلى غرار منهجيات التصنيف الأخرى لدى شركة تصنيف، فإن منهجية التصنيف المطبقة على شركات التأمين تستند أيضاً إلى نهج تسلسلي، ولكن بطريقة مبسطة. ويؤدي هذا التحليل المتسلسل إلى التصنيف الائتماني للطرف المقابل ((CR لشركة التأمين على المدى الطويل ويعتمد على ركيزتين أساسيتين: (1) التصنيف المستقل لشركة التأمين (SR.IC) و(2) عوامل الدعم الخارجي للجهة الرئيسية (ESF.P) بالنسبة لشركات التأمين، تستخدم شركة تصنيف عملية تصنيف القوة المالية لشركة التأمين (IFS) كمعيار للتصنيف الائتماني للطرف المقابل. ولا تُسجل شركة تصنيف أية عوامل دعم خارجية منهجية لشركات التأمين، سواء على المستوى الوطني أو الدولي. وتلخيصاً لذلك، تستند شركة تصنيف إلى النهج التالي:



بيانياً، يوضح الشكل 10 أدناه النهج التسلسلي الذي تتبعه شركة تصنيف في تصنيف شركات التأمين.

الشكل 1: ملخص النهج التسلسلي الذي تتبعه شركة تصنيف في التصنيف الائتماني لشركات التأمين



1.2. التصنيف المستقل لشركات التأمين (SR.IC)

1.2.1. التعريف والمبدأ العام

يوضح التصنيف المستقل لشركة التأمين (SR.IC) القوة المالية الجوهرية للشركة، والتي لا تعتمد على أي عامل من عوامل الدعم الخارجي للجهة الرئيسية. وتبين درجة التصنيف المستقل لشركة التأمين بمثابة رأي شركة تصنيف حول قدرة شركة التأمين على مواجهة تحديات التقلبات الاقتصادية والصدمات الداخلية والخارجية التي من شأنها أن تؤثر عليها بمفردها. ويشكل التصنيف المستقل لشركات التأمين نقطة البداية لأي تحليل ائتماني يتعلق بشركات التأمين.

تحدد شركة تصنيف درجة التصنيف المستقل لشركات التأمين استنادًا إلى 9 عوامل تصنيف مستقلة لشركات التأمين، ضمن 3 فئات أشمل مشابهة للفئات المستخدمة في تصنيف البنوك: (أولاً) عوامل التصنيف المستقل الهيكلية لشركات التأمين؛ (ثانيًا) وعوامل التصنيف المستقل النوعية لشركات التأمين؛ (ثالثًا) وعوامل التصنيف المستقل المالية لشركات التأمين. مقارنةً بالمنهجية المطبقة على البنوك، فإنها تشتمل على مزيج من كل من عوامل التصنيف المستقلة لشركات التأمين والتي تختلف عن عوامل التصنيف المستقلة المستخدمة في تصنيفات البنوك. وتُعطى لكل عامل من عوامل التصنيف المستقل لشركات التأمين (اعتبارًا من عامل التصنيف المستقل لشركات التأمين بالدرجة (5) إلى الدرجة (9)) درجة (درجة ن، حيث ن رقمًا من 1 إلى 9) ونسبة ترجيحية (النسبة الترجيحية ن، حيث ن = رقمًا من 1 إلى 9). ويكون التصنيف المستقل لشركات التأمين عبارة عن مجموع الدرجات التسعة المرجحة نسبيًا، وذلك على النحو التالي:

$$SR.IC = \sum_{n=1}^9 W_n \times S_n$$

التصنيف المستقل لشركات التأمين = مجموع⁹ ن = 1 النسبة الترجيحية ن × الدرجة ن + تعديلات

1.2.2. قياس النسبة الترجيحية لعوامل التصنيف المستقل لشركات التأمين

يتم تقديم القائمة والنسبة الترجيحية للعوامل التسعة للتصنيف المستقل لشركات التأمين في ثلاث فئات يبينها الجدول التالي أدناه:

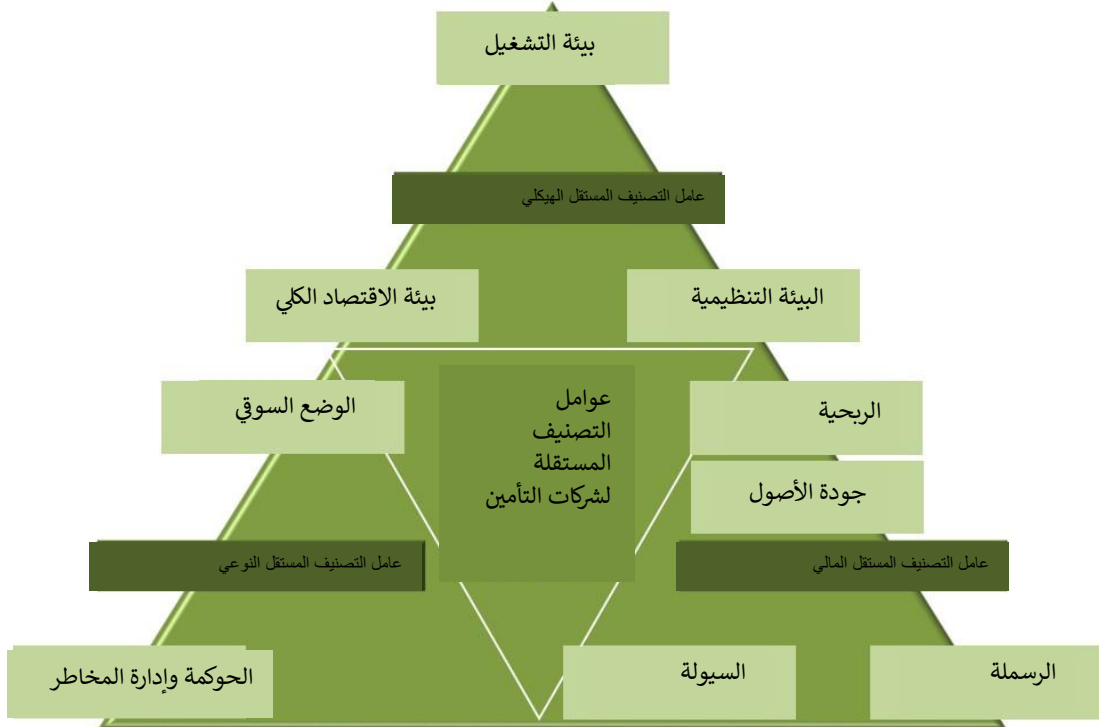
العامل	الفئات	طبيعة عوامل المخاطر	الاختصارا ت (الفئات)	النسبة النسبة الترجيحية (لكل عامل)	الدرجات	الدرجات الترجيحية
الأول والثاني الثالث	ووامل الهيكلية	البيئة الاقتصادية الكلية	ME	%20	S1	W1xS1
		البيئة التشغيلية	OE		S2	W2xS2
		البيئة التنظيمية	RE		S3	W3xS3
الرابع	ووامل النوعية	الوضع السوقي	MP	%40	S4	W4xS4

W5xS5	S5	%20		GR	الحوكمة وإدارة المخاطر		الخامس
W6xS6	S6	%9	%40	AQ	جودة الأصول	عوامل المالية	السادس
W7xS7	S7	%9		PR	الربحية		السابع
W8xS8	S8	%10		LQ	السيولة		الثامن
W9xS9	S9	%12		CF	الرسملة		التاسع
مجموع النسب الترجيحية × الدرجة	إجمالي درجة النسبة الترجيحية						

حسابياً، يؤدي مجموع الدرجات المرجحة نسبياً إلى الوصول إلى إجمالي الدرجات المرجحة نسبياً. ولا يعكس إجمالي الدرجات المرجحة نسبياً بالضرورة رأي لجنة التصنيف في شركة تصنيف بشأن القوة المالية للشركة، حيث ستحدد لجنة التصنيف في شركة تصنيف حكمها الذي قد يسمح بإمكانية وجود بعض الحيود في إطار مدروس.

1.2.3. تحديد عوامل التصنيف المستقل لشركات التأمين

تم تلخيص العوامل التسعة للتصنيف المستقل لشركات التأمين لدى شركة تصنيف (عوامل التصنيف المستقل لشركات التأمين) في الشكل 11 أدناه. وهذا هو تسلسل التصنيف الهرمي لشركات التأمين الذي تعتمده شركة تصنيف.



الشكل 2: ملخص العوامل التسعة للتصنيف المستقل لشركات التأمين لدى شركة تصنيف والفئات الثلاثة المحددة للتصنيف المستقل: تسلسل التصنيف الهرمي لشركات التأمين الذي تعتمده شركة تصنيف

(i) عوامل التصنيف المستقل الهيكلية لشركات التأمين: النسبة الترجيحية 20%

عامل التصنيف المستقل لشركات التأمين بالدرجة (1): البيئة الاقتصادية الكلية (الاقتصاد الكلي: النسبة الترجيحية 9%)
يعتبر عامل البيئة الاقتصادية الكلية بنسبة ترجيحية قدرها 9% من التصنيف المستقل، كغيره من العوامل الهيكلية الأخرى، مشتركاً بين جميع الجهات التي تُقيّمها شركة تصنيف في دولة معين، بما يشمل شركات التأمين. ويبين هذا العامل الفرص التجارية والقيود الاقتصادية الكلية لشركات التأمين. ويشمل ناتج تقلبات السوق في دولة معين، وتنوعها واستدامتها على المدى الطويل، كما أن عامل البيئة الاقتصادية الكلية يقيس جودة السياسات الاقتصادية، والدورية والهيكلية، وتأثيرها على شركات التأمين. أخيراً، يعكس هذا العامل حجم الفئة المؤمن عليها في بلد أو سوق معين، بما في ذلك الأسر والشركات، فضلاً عن مدى وكثافة استخدام هذه الفئة لمنتجات التأمين.

بمزيد من التفاصيل، تُبين شركة تصنيف في هذه الوثيقة كثافة استخدام السكان والشركات المحلية لخدمات التأمين، والتي عادةً ما تكون مرتبطة بمستويات الثروة والدخل للفرد، فضلاً عن الطبيعة الإلزامية لبعض عقود التأمين ضد الأضرار (مثل تأمين السيارات، والمنازل، والمدارس و/أو التأمين الائتماني). كما يشمل هذا العامل مستوى الدخل القابل للتصرف لدى عملاء التجزئة ومستوى الأداء الاقتصادي لقطاع الشركات، بما يسلط الضوء على قدرة شركات التأمين على توزيع منتجات التأمين على الحياة وخلافها. وعلى العكس من ذلك، يؤدي تركيز القطاع في الهيكل الاقتصادي للبلاد إلى تخفيض درجة هذا العامل، بما يترك فرصاً تجارية أقل تنوعاً لشركات التأمين ويولد تقلبات سوقية وشكوكاً حول استدامة النمو المحلي، فضلاً عن الحاجة لإعادة التأمين/تصدير جزء كبير من مخاطر التأمين المحلية.

تقيس البيئة الاقتصادية الكلية المخاطر الاقتصادية التي تؤثر على قطاع التأمين في دولة بالكامل.

عامل التصنيف المستقل لشركات التأمين بالدرجة (2): بيئة التشغيل (بيئة التشغيل؛ النسبة الترجيحية 7%)

يتعلق العامل الهيكلي الثاني، وهو بيئة التشغيل، بالميزات التشغيلية الهيكلية التي تحتاج شركات التأمين إلى مراعاتها أثناء إجراء عملياتها المالية. ويشمل هذا العامل، الذي يتمتع بنسبة ترجيحية قدرها 7٪، قياس حوكمة النظام الاقتصادي بشكل عام، وقطاع شركات التأمين بشكل خاص، ومدى توافر المهنيين الماليين المؤهلين والمدربين، ومستوى المعدات التقنية بشركات التأمين، وجودة البنية التحتية (خاصةً تلك الخاصة بالاتصالات)، ودرجة تفصيل المعلومات التجارية المتاحة لشركات التأمين في أسواقها المستهدفة، ومدى ملاءمة أدوات الإدارة التي تستخدمها المؤسسات المالية في دولة معينة.

وبدقة أكبر، تنطلق شركة تصنيف من الدليل الواقعي الذي يُبين أن خدمات التأمين الحديثة، على نفس نحو الخدمات البنكية، قد تطورت بشكل جوهري على مدار العقود الثلاثة الماضية لتصبح مزيجاً من: أولاً) بنية تحتية تقنية متينة، وثانياً) رأس مال بشري متفوق؛ وثالثاً) قدرة قوية على الحد من الاختلاف في المعلومات؛ ورابعاً) عمليات فعالة مدعومة بعمليات سلسلة، وسياسات وإجراءات قادرة على توفير الوقت. وتعتمد العوامل الرئيسية للنجاح إلى حد كبير على بنية تقنية المعلومات والبنية التعليمية/البشرية والمعلوماتية والثقافية/التجارية للقطاع داخل الدولة، والتي تسجلها وكالة تصنيف في بطاقة الأداء الخاصة بها. لذلك، يدعم إطار العمل المحكم الخاص بقطاع شركات التأمين قدرتها على تحسين تخصيص وتسعير المخاطر، وبالتالي يعمل على التقليل من احتمالية فشلها.

تقيس بيئة التشغيل المخاطر التشغيلية المحيطة بقطاع شركات التأمين في دولة ما بأكملها.

عامل التصنيف المستقل لشركات التأمين بالدرجة (3): البيئة التنظيمية (البيئة التنظيمية؛ النسبة الترجيحية 4%)

يقيس العامل الهيكلي الثالث، المتمثل في البيئة التنظيمية، جودة لوائح شركات التأمين ودورها الإشرافي في دولة معينة. وتتكون اللائحة

من مجموعة القواعد والمعايير المطبقة من جانب مجتمع شركات التأمين في دولة أو منطقة معينة. ويشمل الدور الإشرافي كافة الوسائل (البشرية واللوجستية والتقنية) التي تستخدمها الجهة التنظيمية في دولة أو منطقة معينة لضمان التطبيق السليم للوائح شركات التأمين. وتعتبر شركة تصنيف عن رأيها في كل من هذين البعدين. وتعد معايير قلب المعايير، وطبيعتها المتحفظة أو غير المتحفظة، وشمولها، واتساق صياغتها، والصرامة في الطريقة التي يتم تطبيقها بها هي المعايير ذات الصلة التي تستخدمها شركة تصنيف لتكوين رأيها، وتخصص درجة لهذا العامل بنسبة ترجيحية قدرها 4%.

وبشكل أكثر دقة، سيعمل المحللون في شركة تصنيف على تخصيص وقتاً كبيراً لفهم وتحليل لوائح شركات التأمين المطبقة في الدول على مر السنين بواسطة الجهة التنظيمية المحلية. وسيتولى المحللون في شركة تصنيف مقارنة هذه اللوائح بالمعايير الدولية وأفضل الممارسات لتكوين رأي بشأن مدى صلتها، وتناسقها، وقوتها، وطبيعتها المحافظة بدرجة أو بأخرى. ويساعد الإطار التنظيمي المصمم بشكل جيد في الكشف عن الضغوط المحتملة على ملاءة شركات التأمين والإشارة إليها بشكل مبكر، دون أن يعرقل قدرة شركات التأمين على ممارسة أعمالها والحفاظ على ربحيتها المستدامة. وفي الوقت نفسه، سيتولى المحللون في شركة تصنيف كذلك تكوين رأي بشأن استعداد وقدرة الهيئة التنظيمية على التحكم في مدى تنفيذ اللائحة على أرض الواقع. وتعتبر شركة تصنيف اللائحة الحكيمة هي التي تكون فعالة وتتسم بالكفاءة، بشرط توفير القدر المناسب من الضوابط المطبقة داخل القطاع، من خلال عمليات التدقيق الدورية التي تلمها خطط العمل التصحيحية.

يقيس مؤشر البيئة التنظيمية المخاطر التنظيمية المحيطة بقطاع شركات التأمين في دولة ما بأكملها.

(ii) عوامل التصنيف المستقل النوعية لشركات التأمين: النسبة الترجيحية 40%

عامل التصنيف المستقل لشركات التأمين بالدرجة (4): الوضع السوقي (الوضع السوقي: النسبة الترجيحية 20%)

يُشكل عامل الوضع السوقي، الذي يشكل نسبة ترجيحية قدرها 20%، أحد عوامل التصنيف الستة (وهي العوامل من عامل التصنيف المستقل للبنوك بالدرجة (4) إلى الدرجة (9)) والتي تكون مخصصة لشركات التأمين الخاضعة للتصنيف وليس بيئتها، خلافاً لعوامل التصنيف المتمثلة في عامل التصنيف المستقل للبنوك بالدرجات من (1) إلى (3). ويعد هذا العامل أحد أهم العوامل المؤثرة في النسبة الترجيحية للتصنيف بشكل كبير. تُعرّف شركة تصنيف «الوضع السوقي» بأنه الوضع الاستراتيجي لشركات التأمين، ودرجة تخصصها أو، على النقيض، تنوعها التشغيلي، وبالطبع حجمها (الذي يعتبر حصتها في السوق أفضل مؤشر له) بالنسبة للمنافسين الأقران. ويجب على شركة التأمين، شأنها شأن أي كيان تجاري آخر، أن تعمل على زيادة عائدها بناءً على مزاياها التنافسية، التي تكون في صميم استراتيجيتها للتميز (أي من حيث السعر، أو الجودة أو الزمن). يشمل هذا العامل تنوع المنتجات المعروضة، وتنوع قاعدة عملاء شركة التأمين، واستراتيجية التوزيع الخاصة بها، فضلاً عن درجة ترسيخ وظهور اسم علامتها التجارية. ويتم تقييم كل من هذه العوامل الفرعية من قبل لجنة التصنيف في وكالة تصنيف.

يقيس الوضع السوقي المخاطر المتعلقة بالتقادم الاستراتيجي والتي تؤثر على شركة التأمين بشكل متميز.

عامل التصنيف المستقل لشركات التأمين بالدرجة (5): الحوكمة وإدارة المخاطر (الحوكمة وإدارة المخاطر؛ النسبة الترجيحية 20%)
يعد عامل الحوكمة وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى الوضع السوقي، هو معيار التصنيف الفردي الأعلى في النسبة الترجيحية المحددة بمقدار 20%. بالفعل، تستند شركة تصنيف في نهجها إلى المفهوم النظري والأدلة التجريبية التي تشير إلى أن شركات التأمين، كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى، متخصصة في إدارة المخاطر المالية وغير المالية. وعلى وجه الخصوص، تقدم شركات التأمين أدوات لتوزيع وتسعير المخاطر، سواء للأسر أو العملاء من الشركات. ونتيجة لذلك، تعتمد شركة تصنيف على نهج تنازلي («من المستويات العليا إلى الدنيا») لرصد الآليات التي يتم من خلالها التحكم بالمخاطر وإدارتها. وتبدأ تحليلات شركة تصنيف على مستوى مجلس الإدارة، من خلال مفهوم «الحوكمة»، حيث يتم قياس طبيعة وجوده وأهمية أدوات الحوكمة بواسطة المحللين لدى شركة تصنيف. ومن ثم يتم مراجعة «إدارة المخاطر» (وهي مفهوم إداري) بعناية وتخضع للتقييم. وأخيراً، يتم توثيق وتحليل «الضوابط»، وهي سلسلة من المهام التشغيلية، وكذلك تقييمها.

وتعتبر شركة تصنيف أن هذا العامل هو الأهم من بين جميع عوامل التصنيف المستقل للبنوك. ويبدأ المحللون في شركة تصنيف بفهم رغبة المساهمين في المخاطرة، من خلال طلب تقديم تقدير مُقَنَّ لهذه الرغبة من مجلس إدارة شركات التأمين. وبعد ذلك، سيسعى المحللون لإبداء آرائهم حول الصلة والاتساق في التوجهات الاستراتيجية الرئيسية للمؤسسة: وتعد الاستراتيجية المصاغة بوضوح والموثقة جيداً أمراً إيجابياً فيما يتعلق بالتصنيف. وتعمل شركة تصنيف، في سياق تصنيفاتها، على تقييم مدى توافق المصالح بين المالكين والمديرين.

وبعد ذلك، سيسعى المحللون لدى شركة تصنيف لفهم مدى نجاح تنفيذ الاستراتيجية على مستوى العمليات الفعلية في البنك أو المؤسسة، سواء كان هذا التنفيذ ناجحاً بدرجة كبيرة أو بدرجة أقل، وذلك من خلال المراجعة الشاملة لمؤشرات المخاطر الرئيسية ومؤشرات الأداء الرئيسية التي تستخدمها الإدارة في عملياتها اليومية. ومن ثم يتم دراسة «العمليات» (التي تشمل جميع آليات التنفيذ المتعلقة بإدارة واستراتيجية الشركة) بعناية وتقييمها. وبعبارة أخرى، تعكس هذه الدرجات كلاً من التصميم المفاهيمي لاستراتيجية الشركة وتنفيذها الفعلي. وتعد جودة التدقيق، والضوابط، ونظام المعلومات الإدارية، ومقدم خدمات إعادة التأمين واتفاقيات إعادة التأمين هي مكونات أساسية في التحليل فيما يتعلق بهذا العامل. وأخيراً، سيبذل المحللون في تصنيف وقت كبير مع إدارة أو قسم إدارة المخاطر بالمؤسسة لمراجعة إطار إدارة المخاطر المؤسسية بالمؤسسة بصورة شاملة. ويتم مراجعة هذا الإطار من أجل تحديد استعداد المؤسسة للتعامل مع مختلف أشكال المخاطر.

يقيس معيار الحوكمة وإدارة المخاطر جودة وأهمية الإجراءات والأدوات المستخدمة في تحديد المخاطر في شركة تأمين محددة وتعريفها وقياس مقدارها وقبولها أو التخفيف من حدتها.

(iii) عوامل التصنيف المستقل المالية لشركات التأمين: النسبة الترجيحية 40%

عامل التصنيف المستقل لشركات التأمين بالدرجة (6): جودة الأصول (جودة الأصول؛ النسبة الترجيحية 9%)

تعتبر جودة الأصول عنصرًا ضروريًا عند تقييم تصنيف القوة المالية لشركة التأمين. ونظرًا لأن الجودة الأصول يمكن أن تتأثر بعدة عوامل، مما سيؤثر سلبيًا على مؤشرات الرسملة و/أو السيولة. وقد يعرقل هذا بشكل كبير قدرة شركة التأمين على سداد التزاماتها. وبالتالي، تعتمد شركة تصنيف قياس أداء محافظ المخاطر، بما في ذلك محافظ الاستثمار، مع مراعاة السلوك الاقتصادي لمختلف مكونات الميزانية العمومية عبر المراحل المختلفة التي تمر بها.

بالنسبة لتحليل محفظة الاستثمار، يتم تقييم المخاطر وفقاً للمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، بينما أنه بالنسبة لتقييم أصول المخاطر التأمينية، يتم إجراء التقييم من خلال تركيز المنتج، ودرجة التركيز حسب القطاع، والنطاق الجغرافي، والنظراء في محافظ التأمين لشركات التأمين الخاضعة للتصنيف.

يقيس عامل جودة الأصول المخاطر المرتبطة بالخسائر المتعلقة بشركة التأمين فيما يخص طبيعة التركيز وملف فئات المخاطر التي تديرها ضمن وخارج الميزانية العمومية.

عامل التصنيف المستقل لشركات التأمين بالدرجة (7): الربحية (الربحية؛ النسبة الترحيبية 9%)

تستند شركة تصنيف في نهجها إلى المفهوم النظري والأدلة التجريبية التي تشير إلى أنه لا يمكن لشركة التأمين أن تكون في آن واحد ذات ربحية عالية، وسيولة عالية، ورأسمالية عالية، إلا إذا كانت شركة التأمين احتكارية قادرة على تقديم أسعار خدماتها للعملاء بما يتجاوز سعر التوازن السوقي التنافسي. كذلك، إن التنافس بين شركات التأمين سوف يُجبر الجهات الفاعلة في مجال التأمين إلى تعظيم، في أحسن الأحوال، اثنين من العوامل الثلاثة. وتعتبر الربحية هي العامل المالي الأول بين هذه العوامل الحصرية الثلاثة، والذي يتطلب اهتمامًا فوريًا، إذ أنه يمثل مصدرًا هامًا لمخاطر شركات التأمين، حيث إن تحقيق عوائد غير كافية في الوقت الحاضر يعني وجود سيولة أقل في المستقبل القريب وضعفًا في مقاييس رأس المال في المستقبل الأبعد. وسوف تقوم تصنيف أيضاً بتقييم المنتج وربحية القطاعات لقياس أداء كل نشاط من أنشطة الأعمال ومساهمته في الربحية الإجمالية لشركة التأمين.

بالإضافة إلى تقييم ملف الربحية المطلق للشركة، سيتم أيضاً تقييم الربحية من خلال سلسلتين من النسب: (أولاً) مؤشرات العائدات، والتي تشمل عائدات الأصول وعائدات حقوق الملكية؛ و(ثانياً) ربحية التأمين، وتشمل نسب المطالبات، ونسبة مصاريف التأمين بالإضافة إلى النسبة المجمعة. وتشير النسبة المجمعة التي تقل عن 100% إلى أن الشركة المعنية تحقق ربحاً تشغيلياً في نشاطها الرئيسي، بغض النظر عن محفظة استثماراتها والخدمات الإضافية الأخرى.

ستقوم شركة تصنيف بتحليل الدخل الاستثماري المتكرر وكميته من أجل تحديد الدعم المقدم للعمليات الأساسية. وقد تكون الإيرادات الاستثمارية المتكررة الكبيرة مُشغل تأمين مُخضرم نتيجة لتجربة جيدة في المطالبات وتوفير أداة حماية للربحية.

يقيس معيار الربحية مخاطر عدم كفاية العوائد، سواء بسبب انخفاض هامش الربح، أو بسبب تضخم تكلفة المخاطر، أو النقص في كفاءة التشغيل.

عامل التصنيف المستقل لشركات التأمين بالدرجة (8): السيولة (السيولة؛ النسبة الترحيحية 10%)

بجانب العوائد غير الكافية، تُعد السيولة السبب الرئيسي الآخر الذي يؤدي إلى تخلف شركات التأمين عن السداد. وتقوم شركة تصنيف بتحديد سيولة الأصول وتدفقات الالتزامات الخارجة، وإدارة الأصول مقابل الالتزامات (ALM). وبالتالي، فإن قياس قسم «السيولة» في بطاقة الأداء تسجل هذه العناصر الثلاثة التي تشكل تحليل مركز السيولة في شركة التأمين: يتم التركيز بشكل أساسي على سيولة الأصول؛ بالإضافة إلى ذلك، تجمع تصنيف في درجة تصنيف واحدة كلاً من مخاطر التمويل ومخاطر إدارة الميزانية العمومية، كحلول تستخدمها شركة التأمين لإدارة احتياجاتها الفورية من السيولة، نظراً للوتيرة التي يتم بها تحويل الأصول إلى تدفقات نقدية. علاوةً على ذلك، يتم تحليل تقادم ديون التأمين ومضاعفاتها أيضاً، لأنه قد يؤدي إلى تعطيل سيولة الشركة، حيث تتكون ديون التأمين من مستحقات إعادة التأمين بالإضافة إلى الأقساط المستحقة غير المدفوعة.

ولكي نكون أكثر دقة، يتم بيان أبعاد السيولة المذكورة أعلاه على النحو التالي:

- سيولة الأصول: يكمن الهدف منها في قياس نسبة الأصول السائلة في الميزانية العمومية، حيث تتكون الأصول السائلة من النقد المستحق من البنوك والجزء الأكثر سيولة من محفظة الاستثمار. ويتم مقارنة شركات التأمين وتصنيفها بناءً على نسبة هذه الأصول السائلة في إجمالي الأصول؛ فكلما زادت النسبة، زادت قوة درجة التصنيف.
- مخاطر التمويل: يشير هذا المفهوم إلى ثبات واستقرار الالتزامات؛ فكلما طالت المدة وزاد معدل الثبات والاستقرار، كان ذلك أفضل للتصنيف. وغالباً ما تنطوي الالتزامات القصيرة الأجل على الضغط على التدفقات النقدية، كما أن تظهر بشدة في حالات الضغط. لذا، يُطلب من المحللين لدى تصنيف تكوين رأي حول الطبيعة الثابتة أو غير الثابتة للالتزامات التي يمكنها حماية الميزانية العمومية.
- إدارة الأصول والالتزامات: تشير إدارة الأصول والالتزامات إلى مخاطر التحول، حيث تميل شركات التأمين إلى استخدام الالتزامات القصيرة الأجل لتمويل الأصول الطويلة الأجل، بما يولد فجوات في الاستحقاق. وفي حال تضخم الفجوات في مستوى النضج، تكون عملية إدارة أصول والالتزامات تحت ضغط. وستضمن شركة تصنيف أن الأصول القصيرة الأجل كافية لتغطية الالتزامات القصيرة الأجل وأن التمويل الطويل الأجل متاح لتمويل الأصول الطويلة الأجل.

تقيس السيولة جودة وأهمية التدابير والآليات والأدوات المستخدمة في إدارة مخاطر التحول المتعلقة بالميزانية العمومية لشركات التأمين.

عامل التصنيف المستقل لشركات التأمين بالدرجة (9): الرسملة (الرسملة؛ النسبة الترحيحية 12%)

تُعدُّ الرسملة أحد العوامل المهمة عند تقييم قدرة شركات التأمين على سداد المطالبات. وهذا لأن شركات التأمين ذات التكوين الرأسمالي الضعيف تمتلك هامش حماية ضئيل للصمود في مواجهة خسائر ضمان السندات. وفي السياق نفسه، إن شركات التأمين ذات رأس المال القوي تكون في وضع جيد لاستخدام قوتها المالية من أجل استغلال الإمكانات للنمو في القطاع.

تُعتبر الرسملة في شركة التأمين شكلاً من أشكال السمعة الناتجة التي تسجلها الجهة التنظيمية من خلال نسبة الملاءة المالية. وتستخدم شركة تصنيف هذا الجزء التنظيمي من المعلومات لقياس الأنماط المتعلق بوتيرة نمو الأضرار المغطاة والأصول المحفوفة

بالمخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، تستخدم شركة تصنيف مقياسًا أكثر تحفظًا وتأنياً للرافعة المالية، من خلال مقارنة رأس المال بالاحتياطيات الفنية والديون المثقلة بالفوائد للشركة. وتتألف الاحتياطيات الفنية من الالتزامات الكبيرة على شركة التأمين والتي تغطي الالتزامات المستحقة والأقساط غير المحصلة. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم شركة تصنيف أيضًا بتقييم الرافعة التشغيلية للشركة التي تقارن رأس المال السهمي للشركة بحجم الأقساط الصافية. ويتم ذلك بهدف تقييم ما إذا كانت المخاطر التي تتحملها شركة التأمين تتماشى مع مستويات رأس المال لديها. وعليه، فيما يتعلق بهذه المعايير، تعتقد شركة تصنيف أن وضع رأس المال الخاص بشركة التأمين سيتم توثيقه جيدًا في تحليلها.

تقيس الرسملة مخاطر الالتزامات لشركة التأمين، سواء بسبب الاعتماد المفرط على الرافعة المالية، أو بسبب عدم كفاية رأس المال، مما يؤثر على استدامتها.

1.3. عوامل الدعم الخارجي للجهة الرئيسية (ESF.P)

بعض شركات التأمين التي ستحتاج إلى خدمات التصنيف من شركة تصنيف ستكون فروعًا لمجموعات مالية، والتي بدورها سيتم تصنيفها إما علنًا أو بشكل سري. وستكون شركات التأمين التابعة، في كثير من الحالات، مخولة لتلقي دعم من الجهة الرئيسية، والتي يمكن أن يتوفر لها بعدة أشكال: الدعم التشغيلي، ودعم سيولة، و/أو الدعم الرأسمالي على وجه التحديد. لذا، يجب إظهار هذه الأشكال من الدعم في التصنيف الائتماني للطرف المقابل لشركة التأمين الفرعية.

لذلك، تُدرج شركة تصنيف عوامل الدعم الخارجي للجهة الرئيسية في عمليات تصنيف شركات التأمين، عند الاقتضاء. وبالنسبة لشركة تصنيف، يستمد تصنيف الطرف المقابل (CR) لشركة التأمين من مجموع التصنيف المستقل لشركات التأمين (SR.IC) وعوامل الدعم الخارجي للجهة الرئيسية (ESF.P):

التصنيف الائتماني للطرف المقابل = التصنيف المستقل لشركات التأمين + عوامل الدعم الخارجي للجهة الرئيسية

تعتمد عوامل الدعم الخارجي للجهة الرئيسية بشكل أساسي على درجة الأهمية الاستراتيجية للشركة التابعة بالنسبة للشركة الأم. وتميز شركة تصنيف بين ثلاث درجات من الأهمية الاستراتيجية، بحيث تشمل: مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة.

1.4. التصنيف الائتماني للطرف المقابل (CR) وتصنيف العميل (CLR) لشركات التأمين

تعكس تصنيفات الجهات المقابلة لشركات التأمين رأي شركة تصنيف بشأن قدرة واستعداد شركة التأمين للوفاء بالتزاماتها المالية، وبشكل خاص والأهم، سداد ديونها المالية. ومع ذلك، تحمل شركة التأمين أيضًا أنواعًا أخرى من الالتزامات، المتوقفة على وقوع الأضرار. وغالبًا ما تُعتبر الالتزامات المشروطة كمدفوعات ذات أولوية (بارزة) في حال تخلف شركة التأمين عن سداد ديونها المالية، والمدفوعات ذات الأولوية، أو في حال تصفية شركة التأمين.

من أجل إيضاح «الأقدمية» للالتزامات المشروطة تجاه عملائها المؤمن عليهم، طورت شركة تصنيف مفهومًا مخصصًا لشركات التأمين، وهو «تصنيف العميل» (CLR) المعروف أيضًا باسم «قدرة السداد عند المطالبة». هذا للتمييز بين احتمالية التعثر والخسارة في حالة التعثر التي تواجه العملاء من ناحية، واحتمالية التعثر والخسارة في حالة التعثر التي تواجه الأطراف المقابلة الأخرى (الديون) من ناحية أخرى. بالتعريف: قدرة السداد عند المطالبة < التصنيف الائتماني للطرف المقابل

منهجيات التصنيفات الائتمانية
لشركات التأمين

لا يجوز تفسير أي بيان في هذه الوثيقة على أنه توصية بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية أو كمنصحة استثمارية حيث إنها لا تتناول سعر السوق للأوراق المالية أو مدى ملاءمتها لأي مستثمر معين.

على الرغم من أن شركة تصنيف قد سعت إلى تضمين أبرز العبر من خبراتها فيما يتعلق بالمنهجية، إلا أن المعلومات المقدمة قد يتم تحديثها أو استبدالها وفقاً لتطورات الأسواق، أو الممارسات المحاسبية أو اللوائح المالية أو وجهات النظر الداخلية.

تستند هذه المنهجية إلى عوامل تتعلق بالمملكة العربية السعودية، وقد تتطلب تعديلات لتناسب البيئات المحلية الأخرى.

نُشرت بواسطة شركة "تصنيف"
يُمنع نسخ أو نقل هذه الوثيقة بأي شكل دون الحصول على إذن مسبق من شركة
"تصنيف"

© حقوق النشر 2025 محفوظة لشركة سمة للتصنيف الائتماني "تصنيف"